

القروض والأراضي الزراعية الممنوحة للكلون ودورها في توسيع وتطوير زراعة الكروم بعمالة وهران (1900 – 1932م).

د. تندراري عبد الرحمن.

جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

البريد الالكتروني: tendr_abder@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 01 / 11 / 2017؛ تاريخ القبول: 26 / 04 / 2018.

الملخص:

إن الكوارث التي حلت بفرنسا وأوروبا ما بين 1880 و1881م والمتثلة أساسا في مرض الفيلوكسيرا الذي قضى على كل زراعة الكروم تقريبا، مما أحدث كارثة اقتصادية كانت وراء هجرة العديد من الفلاحين الفرنسيين وكذلك الأوروبيين منهم الأسبانيين والإيطاليين، حيث وجدوا الطريق ممهدة الاستيطان قصد زراعة الكروم في الجزائر من جديد، واستطاع هؤلاء المستوطنون من غرس مساحة كبيرة من أشجار الكروم انتقلت من 9817 هكتار عام 1871م إلى 45286 هكتار عام 1883م، ثم ارتفعت المساحة المزروعة عام 1885م إلى 70885 هكتار، وبدأت التجارب في قطاع زراعة الكروم بصورة منتظمة قبل 1880م غير أن الأزمة الناتجة من جراء الإصابة بقملة النبات (فيلوكسيرا) للكروم الفرنسية في سنوات 1880م، ووضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الإدارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المقاطعات الجزائرية، وبالإضافة إلى ذلك وعند تجديد الامتياز الذي

تحصل عليه بنك الجزائر سنة 1880م في الميدان النقدي تمكنت الحكومة من أن تجعل من البنك يخصص 20 مليوناً على ذمة الفلاحة وبذلك تتوفر القروض.

أما النتيجة المستخلصة، وذلك في محاولة تبين أسباب الزيادة المتواصلة في المساحات المزروعة كروماً فيمكن إيجاز أسبابها في استيلاء الكولون على المساحات واسعة من الأراضي وزرعها كروماً لغرض تحقيق المزيد من الأرباح، وقد ساعدتهم على ذلك ملائمة التربة والمناخ لهذا النوع من الإنتاج، واستخدام الوسائل الحديثة.

وتبقى أهم نتيجة تستخلص من موضوع زراعة الكروم هي أن هذه الزراعة بالذات قد شكلت أحد العوامل الرئيسية والمتميزة في تطوير الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القروض؛ الأراضي الزراعية؛ الكولون؛ زراعة الكروم؛ توسيع زراعة الكروم؛ عمالة وهران؛ (1932/1900).

Résumé:

Les prêts et les terres agricoles accordées à Cologne Et son rôle dans la propagation et le développement du travail de la viticulture Oran (1932 - 1900)

La catastrophe qui a frappé la France et l'Europe entre 1880 et 1881 et surtout de la maladie Alveloxeira qui a balayé toute la viticulture presque à l'origine d'une catastrophe économique était derrière la migration de nombreux paysans français, ainsi que les Européens, y compris les Espagnols et les Italiens, où ils ont trouvé la route de pavage règlement plantation par inadvertance chrome en Algérie à nouveau, et ils ont réussi à les colons de la plantation d'une grande surface des arbres de vignobles déplacés de 9817 hectares en 1871 à 45.286 hectares en 1883, et de la zone puis plantée a augmenté en 1885 à 70.885 hectares, et ont commencé des expériences dans le secteur de la viticulture sur une base

régulière avant 1880, cependant, la crise provoquée par l'incidence des poux plante (Velozeira) pour Chrome française en 1880 ans et le développement des routes en viticulture coordonné avec le climat algérien a fait l'administration d'encourager l'expansion de la viticulture dans l'addition des provinces algériennes et lors du renouvellement de la franchise que vous obtenez la Banque d'Algérie en 1880 gouvernement sur le terrain de trésorerie a été en mesure de faire la banque a alloué 20 millions à la disposition de l'agriculture, de sorte que les prêts sont disponibles.

La conclusion tirée, et dans une tentative d'expliquer à l'augmentation continue dans les vignes cultivées espaces peuvent être résumés des raisons pour la prise de contrôle du côlon sur de grandes superficies de terres et de vignes plantées dans le but de faire plus de profits, et les a aidés dans le sol pratique et le climat pour ce type de production, et l'utilisation de moyens modernes.

Et reste le résultat le plus important provenant de l'objet de la viticulture est que ce particulier l'agriculture a constitué l'un des facteurs clés et l'excellence dans la colonisation française en Algérie se développer

Mots-clés: prêts; terres agricoles; colon; vignobles; expansion de la viticulture; emploi d'Oran; (1900/1932).

مقدمة:

إن الكوارث التي حلت بفرنسا وأوروبا ما بين 1880 و 1881 والمتمثلة أساسا في مرض الفيلوكسيرا الذي قضى على كل زراعة الكروم تقريبا، مما أحدث كارثة اقتصادية كانت وراء هجرة العديد من الفلاحين الفرنسيين وكذلك الأوروبيين منهم الأسبانيين والإيطاليين، حيث وجدوا الطريق ممهدة الاستيطان قصد زراعة الكروم في الجزائر من جديد، واستطاع هؤلاء المستوطنون من غرس مساحة كبيرة من أشجار الكروم انتقلت من 9817 هكتار عام 1871 إلى 45286 هكتار عام 1883، ثم ارتفعت المساحة المزروعة عام 1885 إلى

70885 هكتار، وبدأت التجارب في قطاع زراعة الكروم بصورة منتظمة قبل 1880 غير أن الأزمة الناتجة من جراء الإصابة بقمل النبات (فيلوكسيرا) للكروم الفرنسية في سنوات 1880 ووضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الإدارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المقاطعات الجزائرية وبالإضافة إلى ذلك وعند تجديد الامتياز الذي تحصل عليه بنك الجزائر سنة 1880 في الميدان النقدي تمكنت الحكومة من أن تجعل من البنك يخصص 20 مليوناً على ذمة الفلاحة وبذلك تتوفر القروض.

لقد ربط الاستعمار الفرنسي مستقبله الاقتصادي بالزراعة، ولقد ركز استصلاح أرض الجزائر على الزراعة وعلى استغلال سطحي للموارد الطبيعية والمعدنية، وأصبح الاستعمار والاستعمار الزراعي مترادفين، ولقد وجد القرض في زراعة الكروم الدعم والركيزة، وحتى يتمكن الاستعمار الفرنسي من تنفيذ مشاريعه اتبع سياسة اجتماعية ومائية، وتوفير اليد العاملة من العمال الزراعيون، ومن هنا يمكننا أن نساءل عن الأسباب الحقيقية التي ساهمت في توسيع وتطوير زراعة الكروم بالجزائر وبالأخص عمالة وهران؟

إن زراعة الكروم بالجزائر عرفت توسعا وازدهارا، وخاصة في عمالة وهران، ويرجع الأمر إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية التي اتخذتها، بعد ما أصاب مرض الفلوكسيرا الكروم الجنوب الفرنسي، مما ألزم السلطات الاستعماري البحث عن حل لهذه المشكلة، فسارعت إلى توفير كل الظروف لتشجيع زراعة الكروم في الجزائر، ومن أسباب النجاح زراعة الكروم بالجزائر نتطرق لها فيما يلي:

أولا : القرض الزراعي الممنوح للكولون

إذا كانت المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر قد تركزت جهود المستعمر فيها حول الاستيلاء على الأراضي الجماعية ومصادرتها، وتحويل أصحابها إلى أقنان وأشباه أقنان تحت غطاء القوانين العقارية التي لم تكن لها من

هدف سوى فرنسة الأراضي الجزائرية، فإن المرحلة الثانية ستميز بإنشاء قواعد استعمارية اقتصادية الهدف منها تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل.

ولغرض تطوير الزراعة التي بنى عليها الاستعمار الفرنسي مستقبه في الجزائر صدر مرسوم رئاسي في 06 أكتوبر 1850 ينص على إنشاء غرف استشارية للزراعة، لكن عقبات حالت دون شروع هذه الغرف في تنفيذ أعمالها، فصدر مرسوم مماثل في 22 أبريل 1853 ألغى العمل بالمرسوم السابق بعد أن أدخل تعديلات على النظام الانتخابي للغرف فحد من صلاحياتها وخفض من عدد الأعضاء المشكلين لها، وقد أقرت المادة 2 من هذا المرسوم إنشاء غرفة زراعية في كل عاصمة من عواصم الأقاليم الجزائرية الثلاثة (الجزائر، قسنطينة، وهران) أما المادة 3 فقد حددت أعضاء غرفة الجزائر بخمسين عضوا، وأعضاء غرفة كل من إقليمي وهران وقسنطينة بعشرين عضوا، وللإشارة فقد عدل هذا المرسوم للمرة الثالثة بالقرار الوزاري الصادر في 22 أكتوبر 1859، أما القرض المالي فقد صدر بمقتضى مرسوم 11 يناير 1860، بينما تأسست الشركة الجزائرية في 1865، وفي 30 أكتوبر 1880 أنشئت مؤسسة "القرض المالي والزراعي للجزائر تحت رئاسة م. كريستوفل M. CHRISTOPHLE مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن أن هذه المؤسسة قد وجهت نداء إلى المساهمين للموافقة على رأسمال الشركة الجديدة المخصص أساسا للنشاطات الزراعية والتجارية (قروض تمنح فقط للفلاحين والتجار)"، وحتى غاية 1907 قدر رأسمال هذه الشركة بـ 30 مليون فرنك موزعة على 60000 سهم (مقدار السهم الواحد 500 فرنكا)، وقد ارتفع رصيد الشركة سنة 1908 إلى 40 مليون فرنك بإصدار 20000 سهم جديد بمقدار 500 فرنك للسهم الواحد (عدة بن داهة، 2008: 245/244).

كان بنك الجزائر برأسمال قدره 10 ملايين فرنك في 1870 وارتفع إلى 12.500.000 فرنك في 1875، هو المؤسسة المالية الأساسية في البلد وبالرغم من انه لم يكن يقتطع إلا الورق المزدوج للتوقيع إلا أنه لعب دورا غير مباشر فيما يخص القرض الزراعي بفضل مكاتبه المحلية وبفضل شبكة المراسلين المكلفين

بتحصيل السندات المقبولة للحسم من قبل هذه المكاتب ولقد دفعت سلطات الجزائر بالبنك إلى رفع عدد مكاتبه، لاسيما وأنه لم يكن يوجد في 1878 إلا مكتبان للحسم بفضل المبادرة الخاصة (شارل روبير أجرون، 2008: 175)، وموازاة للبنوك الكبرى نشأت بنوك صغرى خاصة لمساعدة الكولون الذين يتلقون صعوبات مالية ومنها بنك روبرت بمدينة الأصنام وابتداء من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا مرهونة وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم (عدة بن داهة، 2008: 247)، ومن أجل استكمال تحليل هيمنة رأس المال المالي على رأس المال الإنتاجي، إلى أنه منذ 1880 كان ثمة مجموعات مالية أخرى تهتم بنمو زراعة الكرمة وتناقص مصرف الجزائر فمنذ 1880 تأسس تحت الاعتماد العقاري الفرنسي وبواسطة الأموال المقدمة من المساهمين فيه، مصرف الاعتماد العقاري والزراعي الجزائري، وكان على هذه المؤسسة أن تقدم خاصة قروضا قصيرة الأجل، على أن تكون بمقدورها تخصيص قسم من رأس مالها لقروض رهنية وكذلك الأموال التي يضعها تحت تصرفها الاعتماد العقاري الفرنسي، في عام 1889 وصل مجموع القروض العقارية المقدمة منذ 1881 إلى 91.670.000 فرنك، وفتح الكريدي ليونيه فروعا له في الجزائر (عبد اللطيف بن أشنهو، 1979: 132)، لتوظيف الأموال المودعة به في تنشيط زراعة الكروم، فمع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقروض الليوني وبنك الجزائر سبعا في إقليم الجزائر (الأربعاء - بوفاريك - الأصنام - القلعة - حجوط - المدية - تيزي وزو) وثمانية في إقليم وهران (تلمسان - تموشنت - غليزان - أرزيو - معسكر - قديل - بلعباس - سيق) وثلاثة في إقليم قسنطينة (قالمة - سكيكدة - سوق اهراس)، ويمكن أن نستدل من خلال كثرة المؤسسات البنكية في إقليم وهران والجزائر الوسطى بأن وجود الكولون بهما كان كثيفا مقارنة مع إقليم قسنطينة، وفي سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر إلى 24 مؤسسة بعد أن افتتحت فروع أخرى للقروض في كل من البويرة، الدويرة، الرويبة، عين البيضاء، ميله، وجيجل، أما الأموال المودعة بهذه البنوك فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى، فعلى

سبيل المثال، في سنة 1893 بلغت الأرصدة المالية لبنك معسكر 5.800.000 فرنكا، وفي بنك سيدي بلعباس 14.939.000 فرنكا وفي بوفريك 18.772.000 فرنكا، وفي كل من ميله وتيزي وزو 185.000 فرنكا ثم 950.000 فرنكا على التوالي (عدة بن داهة، 2008: 248/247)، إن هذا التدفق المالي يفسر انتقال مساحة مزارع الكروم من 17.614 هكتار في 1878 إلى 70.886 هكتار في 1885، و 103.408 هكتار في 1888 (شارل روبير أجرون، 2008: 177).

كان الغرض من إنشاء هذه الشركة المالية هو تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل (10 سنوات حتى 30 سنة) لتمكنهم من تحقيق مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 5.5 حتى 6 %، وللإشارة فإن عدد مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا في كامل الجزائر خلال عام 1908، يضاف إلى هذه المؤسسات القرض الليوني والشركة العامة ثم البنك الصناعي لإفريقيا في 1919 وهو الذي تحول بعد العالمية الثانية إلى بنك للمصالح (عدة بن داهة، 2008: 246)، ولو افترضنا أن قروض الشركات المحلية للاحتراس ذهبت كلها إلى البورجوازية العقارية الجزائرية فإننا سوف ندهش من ضعف حجمها الإجمالي قياسا إلى حجم القروض الممنوحة من قبل الصناديق الأوروبية للاعتماد ألتعاضدي (عبد اللطيف بن اشنهو، 1979: 277)، وقد استفاد المعمرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل عام 1919 أكثر بكثير مما كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي ومؤازرة للبنوك شرع القرض الفلاحي ألتعاضدي ابتداء من عام 1901 في تقديم أعظم الخدمات للكتلون وذلك مقابل فوائد منخفضة (عدة بن داهة، 2008: 256)، و للمقارنة ها هي القروض الممنوحة من قبل صناديق الاعتماد الزراعي: 71 مليون عام 1925، 101 مليون عام 1926، 148 مليون عام 1927، 679 مليون عام 1934 (عبد اللطيف بن اشنهو، 1979: 278)، انظر جدول يبين تطور قروض الشركات المحلية للاحتراس: الوحدة 1000 فرنك.

ثانياً: توسيع زراعة الكروم بعمالة وهران:

إن رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت أحد العوامل الهامة وراء استحوادها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما يحول عنبها إلى نبيذ وقد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية في بداية الاحتلال (عدة بن داهة، 2008: 188).

بدأت التجارب في قطاع زراعة الكروم بصورة منتظمة قبل 1880 غير أن الأزمة الناتجة من جراء الإصابة بقمل النبات (فيلوكسيريا) للكروم الفرنسية في سنوات 1880 ووضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الإدارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المقاطعات الجزائرية (أندري نوشي، 1984: 360)، وبصدر قانون 11 يناير 1851 الذي أعفى الصادرات الجزائرية إلى فرنسا من الضريبة، تشجع الكولون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر بـ 2.036 هكتار عام 1854، منها في عمالة وهران لوحدها 1.020.39 هكتار موزعة بالشكل التالي:

المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران (1854) (Manquene 192: 1930J):

إن زراعة الكروم لم تتضرر من الأزمة بصفة جدية: فالمساحات المخصصة للكروم ما فتئت تتزايد اتساعا لاسيما في منطقتي وهران والجزائر (شارل روبير اجرون، 2008: 180)، وفي الفترة المتراوحة بين 1900 و1920 منحت الإدارة إلى المعمرين 200.000 هكتار، وأغلب هذه المساحات تقع بداخل البلاد وراء التلال مثل "سرسو" جهة وهران...، وتلك الأراضي تحوي الزراعات المختصة بالسواحل مثلا خصص إلى الكروم والخضر في ضواحي المدن القريبة (وهران والجزائر وبجاية وعنابة)، كما أن السواحل المباشرة قد غطتها الكروم والأشجار المثمرة (المدية ومعسكر وتلمسان)، ففي الجملة كانت فترة ما قبل الحرب فترة خير للمعمرين فأعيدت غراسة الكروم (أندري نوشي، 1984: 408)، وبين عامي

1920 و 1934 عرفت زراعة الكرمة توسعا مذهلا، وقبل 1930 خصوصا، فإن هذا التوسع ترجع أسبابه إلى تزايد أسواق التصريف إلى الارتفاع المطرد في الأسعار...، ولقد حصل هذا التوسع، بشكل موازي لعملية تركيز متصاعدة في ملكية الأراضي المزروعة كرمة (عبد اللطيف بن اشنهو، 1979: 164). انظر الجدول: يبين لنا التوسع السريع لزراعة الكرمة (عبد اللطيف بن اشنهو، 1979: 165).

قمنا بتحويل معطيات الجدول أعلاه إلى منحنيات بيانية مفصلة من خلال المنحنى البياني الذي يحدد المساحة المخصصة لزراعة الكروم في الفترة الممتدة من 1921 إلى 1934، المنحنى البياني يبين لنا المساحة المخصصة لتوسع السريع لزراعة الكروم.

من خلال المنحنى البياني يتبين لنا الارتفاع السريع في استغلال الأراضي لتوسيع نطاق زراعة الكروم ففي خلال 15 سنة (1921 إلى 1934) عرفت المساحات المخصصة لزراعة الكروم توسعا ملحوظا قدر بـ: 373.292 هكتار.

ثالثا: تطور وازدهار زراعة الكروم بعمالة وهران:

في سنة 1879 قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم بأربعة آلاف فرنك مقابل 300 فرنك بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة، وهذا ما يفسر جشع الكولون الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب، ومنذ 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات لاسيما في غرب البلاد. أما الفترة المحصورة بين 1880 – 1890 فقد نشطت فيها عملية الاستيطان الحر واتسعت فيها المساحات المزروعة كروما بشكل ملحوظ حيث انتقلت هذه المساحة من 30.482 هكتارا سنة 1881 إلى 110.042 هكتار سنة 1890 أي بزيادة تقدر بـ: 79.560 هكتارا خلال عشر سنوات، فشجع ذلك على حركة الاستيطان ومضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر، حيث انتقل عددهم من 334.000 نسمة سنة 1876 إلى 364.257

نسمة عام 1901 من بينهم 121.343 نسمة في عمالة وهران، يوجد من ضمنهم 34.727 مجنسون ليرتفع هذا العدد إلى 781.000 نسمة سنة 1912، وعلى الرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1885 وبوهران في 1886 وبسكيكدة في 1896 لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما (عدة بن داهة، 2008: 195)، وابتداء من عام 1900 عادت زراعة الكروم إلى نشاطها في الجزائر حيث استفاد المعمرون من خدمات المشاتل التي أنشأتها سلطات الاحتلال سنة 1902 في سكيكدة أولا ثم في أرزيو والجزائر العاصمة وهو الأمر الذي أعاد للجزائر مكانتها في مجال تصدير الخمور باتجاه فرنسا التي سوق إليها 7.470.198 قنطار فيما بين 1907 - 1914 عبر موانئ الجزائر الرئيسية ...، ومع سنة 1919 بدا إنتاج الكروم يشهد زيادة مستمرة وذلك على الرغم من اتخاذ فرنسا لإجراءات تعمل على الحد من الاستمرار في زيادة إنتاج الكروم (عدة بن داهة، 2008: 198)، وكانت زراعة الكروم تمثل بصورة عامة الثروة الحقيقية للجزائر الأوروبية، ولقد قدر رجل الاقتصاد و. وليد في سنة 1911 قيمة زراعة الكروم بنسبة 44 ٪ من مجموع الثروة العقارية الأوروبية، ومن 1900 إلى 1914، كان معدل الصادرات السنوي من الخمور يحقق ثلث القيمة الإجمالية للصادرات (شارل روبير أجرون، 2008: 190)، "وفيما بين 1920 - 1934 عرفت زراعة الكروم تطورا مذهلا يعزي إلى الأرباح التي حققها الكولون بسبب الارتفاع المستمر لأسعار الخمور، وللعلم فإن زراعة الكروم بمعسكر وضواحيها كانت تكسو جميع التلال الغربية والشمالية التي يزيد ارتفاعها عن 600 م عن سطح البحر، ومعظم إنتاجها يوجه للتصدير عن طريق ميناء مستغانم نحو دول الاتحاد الفرنسي والعالم الخارجي، وإلى جانب معسكر وجدت في عمالة وهران مائة وثلاثون بلدية تطفئ فيها زراعة الكروم على باقي المحاصيل الأخرى، وتتنوع فيها المساحات المزروعة كروما بالشكل التالي:

28 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 2.000 حتى 5.200 هكتار.

23 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 1.000 حتى 2.000 هكتار.

34 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 500 حتى 1.000 هكتار.

29 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 100 حتى 500 هكتار.

16 بلدية بحوزة كل منها مساحة تقل عن المائة هكتار.

وفي سنة 1929 بلغت المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران: 142.043 هكتارا بإنتاج قدر ب: 5.772.000 هكتولتر موزعة بالشكل التالي: والجدول التالي يبين لنا تطور الكروم مساحة وإنتاجا في دوائر عمالة وهران (1929): الوحدة (المساحة: هكتار / الإنتاج: هكتولتر)، انظر الجدول: تطور الكروم مساحة وإنتاجا في دوائر عمالة وهران (1929).

يبين لنا من خلال الجدول النمط الاستغلالي للأراضي الزراعية في عمالة وهران خلال 1929 ويلخص لنا مقدار الزيادة في المساحة المزروعة كروما وكذلك كمية الإنتاج "عدة بن داهة، 2008: 199)، وفي سنوات 1929 - 1935 تضاعف عدد مزارعي الكروم الأوروبيين فانتقل من 10.235 إلى 20.284 مزارع بالرغم من تزامن ذلك مع تكثيف الملكيات وذلك بتوسع الملكيات الكبيرة والصغيرة واندثار الملكيات المتوسطة، ولقد استحدث يهود أثرياء مزارع كروم كبيرة في مناطق عين تموشنت ومستغانم بينما كان المسلمون أنفسهم يطورون كرومهم ولكنها لم تكن تمتد في سنة 1935 إلا على 20.000 هكتار أي 4.6

% من إجمالي مساحة مزارع الكروم وكان في منطقة مستغانم وحدها 13.800 هكتار يستغله قرابة 8.000 مزارع (شارل روبيير أجرون، 2008: 794).

لقد كان ازدهار أسعار الخمور والكحول القوي حافظا لزراع الكروم (بيع لفرنسا ما قيمته 930 مليون فرنك من الخمور من 1915 إلى 1918) وظهر أصحاب الثروات الطائلة في بضع سنين في أوساط صانعي العرق وتجار الجملة والمنتجين في قطاع الخمور (شارل روبيير أجرون، 2008: 438).

كانت بنية الصادرات في عام 1929 كما يلي من مجموع 29 مليار هي إجمالي الصادرات:

خمور = 9.9 مليار أي 34%

حبوب = 3.1 مليار أي 10.7%

فوسفات وحديد 1541 مليون أي 5.4%

إن إجمالي الصادرات الزراعية أو المنجمية 15.5 مليار أي 49.9 %

أي أن الخمور والحبوب والفوسفات والحديد تشكل نصف الصادرات (عبد اللطيف بن اشنهو، 1979: 259).

انظر المنحنى البياني (الإنتاج والتصدير الخمر) (الصادرات الخمر) بين 1919 و 1930.

من خلال المنحنى البياني يتضح لنا:

أولا من حيث الإنتاج:

بلغ إنتاج الخمر 6.230 هكتلتر في سنة 1919، وتضاعف الإنتاج وعرف قفزة نوعية خلال سنة 1928 حيث وصل الإنتاج إلى 13.600 هكتلتر من الخمر لكنه تراجع بشكل مذهل إلى 0.939 هكتلتر خلال سنة 1930.

ثانيا من حيث التصدير:

إذا كان التصدير الخمر في سنة 1919 بلغ 4.352 هكتلتر فإنه تراجع خلال السنة الموالية إلى 2.729 هكتلتر، وكما انه عرف استقرار نسبي حيث تراوحت صادرات الخمر بين سنتي (1925 – 1928) بمعدل 7.2 هكتلتر، لكنه سقط سقوطا حرا خلال سنة 1930 حيث وصل التصدير 0.939 هكتلتر.

نستنتج مما سبق أن سبب هذا التراجع يعود إلى الأزمة الاقتصادية العالمية من حيث الإنتاج والتصدير التي عرفت الأسواق العالمية للخمر والتكديس السلع وانهارت الأسعار الخمر، أدى إلى تخفيض الأجور وتسريح العمال في كثير من القطاعات، مما أدى إلى انخفاض القدر الشرائية للمواطنين وبدأت البطالة تظهر تدريجيا، وتلوح بأزمة اقتصادية واجتماعية في الآفاق في صفوف الشعب الجزائري في القطاع الوهراني.

رغم هذا التفوق الجهوي إلا أن زراعة هذا المنتج تعرضت إلى ضائقة تجارية عرفت بأزمة الخمر التي هي مظهرا من مظاهر الأزمة الدولية في القطاع الوهراني، عرفت أسعار الخمر هبوطا متتاليا من أكتوبر 1932 إلى 1934، حيث نزلت الأسعار من 13 فرنك سنة 1932 إلى 9 فرنك سنة 1933 و4 فرنك سنة 1934 (Tinthon Robert , 1934 : 396).

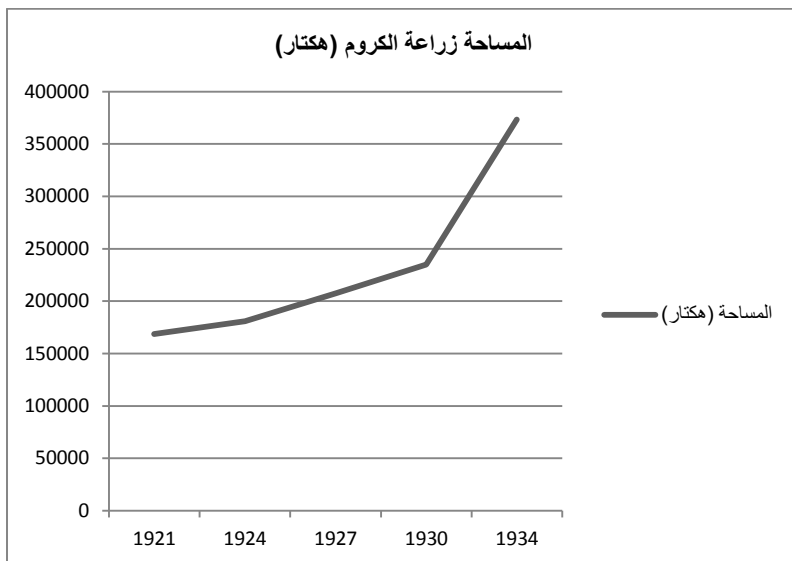
انطلاقا من عام 1933 بدأت أزمة قاسية في انخفاض عام لمبيعات الخمر وتفاقمت عام 1934 واستمرت حتى 1935، فقد هبطت الكميات المصدرة وكذلك قيمتها بصورة عميقة وهكذا هبط سعر الخمر من 190 فرنك

للهكتولتر عام 1933 إلى 98 هكتار عام 1934 و80 هكتار عام 1935 وهي أدنى مرحلة للزراعة (عبد اللطيف بن اشنهو، 1979: 322).

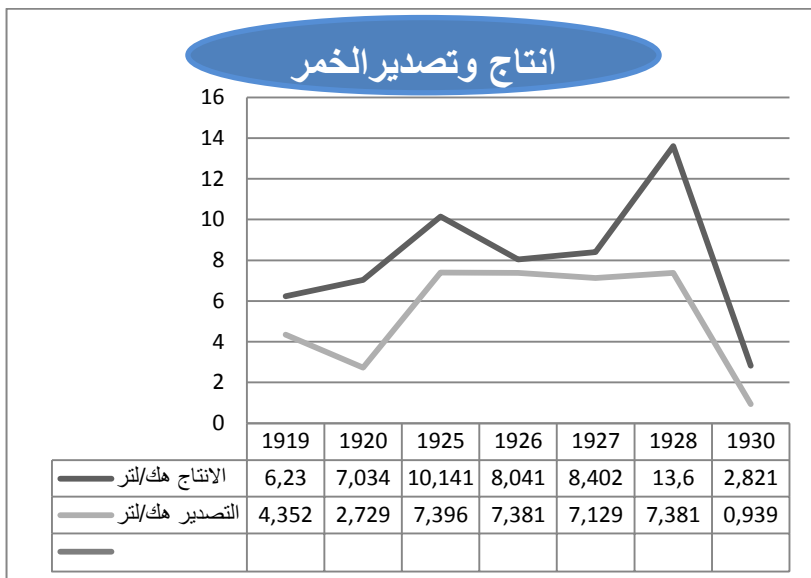
لقد تسببت أزمة الخمر في إحداث هزة مالية عنيفة مست مداخيل وأرباح الكولون، تعرض بعضهم للخسارة وأرغم البعض الآخر على ترك الأراضي والتوجه نحو المدن لتحول استثماراتهم نحو القطاع الصناعة والتجارة ويفسر هذا التحول في رأينا محاولة المنتج الأوروبي من أباطرة الخمر، تجاوز محن الأزمة لإنقاذ التراكم الرأسمالي من الكساد والجمود نتج عن مغادرة المعمارين للمكباتهم العقارية، عودة الأهالي إلى الريف لاسترجاع أراضيهم (Tinthon Robert, 1934 : 421).

إن المحاصيل والإنتاج الوفير الذي سبق ذكرها، تسببت في أن كسرت السوق وسببت انهيار الأسعار، وكان الهكتولتر من النبيذ الأحمر ذي الـ 10.5 درجات يباع في مدينة الجزائر بـ: 240 فرنك في سنة 1928 وبـ: 110 فرنكات في شهر مايو سنة 1930 وأصبح سعره 135 فرنك في ديسمبر 1933 ولكنه انخفض إلى 95 في مايو 1934 وإلى 55 فرنك في أبريل 1935، وكان المزارعون الذين يقدرون سعر التكلفة بـ: 70 فرنك يتجهون كما كانوا يقولون إلى الإفلاس، اضطر بعض من كانت عليهم ديون مرتفعة منهم إلى بيع أملاكهم بأسعار توازي نصف أسعارها الحقيقية لسنة 1932 (شارل روبيير اجرون، 2008: 799).

الأشكال والجداول البيانية:



جدول إنتاج وتصدير الخمر



جدول يبين تطور قروض الشركات المحلية للاحتراس: الوحدة 1000 فرنك.

السنة	المعونات	القروض	1/2
1910	48	9.209	0.005
1915	596	19.791	0.06
1920	284	19.342	0.01
1925	224	22.376	0.01
1930	782	37.056	0.01
1934	303	24.309	0.01

المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران (1854) (13):

المساحة المزروعة كروما	الدائرة
235	وهران
389.52	مستغانم
36.4	أرزيو
332	معسكر
27.47	تلمسان
1.020.39	المجموع

الجدول التالي يبين لنا التوسع السريع لزراعة الكرومة

العام	المساحة (هكتار)	الإنتاج (هكتوليتري)	التصدير (هكتوليتري)
1921	168.742	7.034.267	/
1924	180.757	10.141.589	7.394.048
1927	207.367	8.402.618	7.121.531
1930	234.916	12.821.141	10.939.434
1934	373.292	16.631.032	11.652.304

تطور الكروم مساحة وإنتاجا في دوائر عمالة وهران (1929):

الدائرة	المساحة المزروعة كروما	الإنتاج
وهران	63.961	2.890.000
مستغانم	32.865	1.400.000
سيدي بلعباس	23.092	676.000
تلمسان	12.941	498.000
معسكر	9.184	308.000
المجموع	142.043	5.772.000

أولا: القروض الزراعية الممنوح للكونلون.

ثانيا: توسيع زراعة الكروم بعمالة وهران.

ثالثا: تطور وازدهار زراعة الكروم بعمالة وهران.

النتائج:

نستنتج مما سبق أن سبب هذا التراجع يعود إلى الأزمة الاقتصادية العالمية من حيث الإنتاج والتصدير التي عرفت الأسواق العالمية للخمر والتكديس السلع وانهيار الأسعار الخمر، أدى إلى تخفيض الأجور وتسريح العمال في كثير من القطاعات، مما أدى إلى انخفاض القدر الشرائية للمواطنين وبدأت البطالة تظهر تدريجيا، وتلوح بأزمة اقتصادية واجتماعية في الآفاق في صفوف الشعب الجزائري في القطاع الوهراني.

خاتمة:

أما النتيجة المستخلصة، و ذلك في محاولة تبيان أسباب الزيادة المتواصلة في المساحات المزروعة كروما فيمكن إيجاز أسبابها في استيلاء الكولون على المساحات واسعة من الأراضي وزرعها كروما لغرض تحقيق المزيد من الأرباح، وقد ساعدتهم على ذلك ملائمة التربة والمناخ لهذا النوع من الإنتاج، واستخدام الوسائل الحديثة.

وتبقى أهم نتيجة تستخلص من موضوع زراعة الكروم هي أن هذه الزراعة بالذات قد شكلت أحد العوامل الرئيسية والمتميزة في تطوير الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1 - أندري نوشي وآخرون، (1884). الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رابع ومنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 2 - عبد اللطيف بن اشنهو، (1979). تكوين التخلف في الجزائر، د. ط، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر.
- 3 - عدة بن داهية، (2008). الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 - 1962، الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين.
- 4 - شارل روبيير أجرون، (2008)، تاريخ الجزائر المعاصرة، من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ترجمة: المعهد العربي العالي للترجمة، الجزائر: دار الأمة.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 5- MANQUENE(J), (1930). *L'Oranie et ses richesses agricoles*, Oran.
- 6-TINTHON, (ROBERT), (1934).« L'Algérie agricole et La crise économique », in *Revue S.G.A.O.*

